

وإما أمكنة، وإما جهات، وإما حدود ونهايات، ولا شئ منها بواجب الوجود لما ثبت لها من الحدوث واستحالة القدم عليها .

وقال الشيخ الأمير في حاشيته عليه " قوله - ولا شئ منها بواجب الوجود - أشار إلى قياس من الضرب الأول من الشكل الثاني تقريره: الباري تعالى واجب، ولا شئ من الجسم والجوهر والعرض بواجب - ينتج أن الباري تعالى ليس جسماً ولا جوهرًا ولا عرضًا - أفاده العلامة الملوحي " (1).

وقال صاحب الجوهرة في موضع آخر:

وكل نص أوهم التشبيها \*\*\*\*\* أوله أو فوض ورم تنزيها

قال شارحه المذكور: (2) "ولما قدم أنه سبحانه وتعالى وجبت مخالفته للحوادث عقلاً وسمعاً، وورد في القرآن والسنة ما يشعر بإثبات الجهة والجسمية له تعالى، وكان مذهب أهل الحق من السلف والخلف تأويل تلك الظواهر لوجوب تنزيهه تعالى عما يدل عليه ذلك الظاهر اتفاقاً من أهل الحق وغيرهم، أشار إلى ذلك مقدماً طريق الخلف لأرجحيته، فقال (وكل نص) أي لفظ ناص ورد في كتاب أو سنة صحيحة (أوهم التشبيها) باعتبار ظاهر دلالته أي اوقع في الوهم صحة القول به، فمنه في الجهة " يخافون ربهم من فوقهم " وفي الجسمية " هل ينظرون إلا أن يأتيهم الـ في ظلل من الغمام " " وجاء ربك " وحديث الصحيحين " ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا " وفي الصورة " ان الـ خلق آدم على صورته " وفي الجوارح " ويبقى وجه ربك " " يد الـ فوق أيديهم " - (أو له) وجوباً بأن تحمله على خلاف ظاهره والمراد أوله تفصيلاً معيناً فيه المعنى الخاص، أُخذ من المقابل الاتي كما هو مختار الخلف من المتأخرين، فتؤول الفوقية بالتعالي في العظمة دون المكان، والاتيان بإتيان رسول عذابه أو رحمته وثوابه، وكذا النزول، وحديث ان الـ خلق آدم على صورته، ضميره يرجع إلى الأخ المصحح به في الطريق الاخرى

\* (هو امش)\*

(1) ص 65 من حاشية الأمير على شرح عبد السلام للجوهرة المطبوع بالمطبعة الأزهرية سنة 1324 هـ.

(2) ص 94 - 95 من المرجع نفسه.

